الخصخصة وأثارها على الحقوق الاقتصادية
للطبقة العاملة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

د. فرج عبد الفتاح فرج
أستاذ الاقتصاد المشارك
نائب مدير مركز البحوث
الإفريقية
معهد البحوث والدراسات
الإفريقية –
جامعة القاهرة

مقدمة

نصت مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن توفرها المجتمعات الإنسانية لمواطنيها ، على النحو التالي :

1. حق العمل لكل من يرغب فيه ولديه المقدرة على أدائه ، وضرورة حماية عنصر العمل من البطالة التي يمكن أن يتعرض لها ، فضلا عن ضرورة تهيئة الشروط المناسبة للعامل لكي يقوم بأداء عملة (مادة 23) .
2. ضرورة أن يكون العمل مدفوعاً للأجر الذي يتناسب مع الوظيفة أو الأعمال التي يقوم بها العامل (مادة 24) .
3. ضرورة توفير المتطلبات الإنسانية الأساسية من مأكل وملبس ومأوى ورعاية صحية وعلاج ، فضلا عن الخدمات الاجتماعية كالتأمين ضد البطالة ، الشيخوخة (مادة 25).
4. الحق في التعليم بمراحله المختلفة (مادة 26) .

ولقد عملت الدول على توفير هذه الحقوق لمواطنيها بدرجات مختلفة تبعاً لما تنتهجه من توجهات فلسفية عامة تحكم مسار سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، فالدول التي

طبقت الفلسفة الاشتراكية ، اضطلعت لحماية هذه الحقوق بنفسها ، الأمر الذي ضمن للمواطنين فيها حقوقاً تحددت في ضوء الموارد المتاحة لهذه الدول . غير أنه من تطور النظم الاجتماعية واتجاه اغلب هذه الدول للأخذ بفلسفات جديدة تتفق ومبادئ اقتصاديات السوق وما يترتب عليها من تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة ، والسماح للقطاع الخاص بمساحة اكبر للمساهمة في تكوين الدخل القومي ، فقد ترتب على هذه التغيرات أثار مختلفة على تلك الحقوق التي كانت الطبقة العاملة قد اكتسبتها في هذه الدول .

<u>والسؤال الأساسي الذي تطرحه هذه الورقة هو :</u>

إلى أي مدى تأثرت حقوق الطبقة العاملة في الدول التي أخذت بأساليب الخصخصة ؟ وبطبيعة الحال فإن السؤال يحوى مجموعة أسئلة فرعية لعل أهمها هو ، ما أثر الخصخصة على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة (معدلات البطالة – معدلات الأجور الحقيقية) ؟ ، ما هو أثر الخصخصة على الحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة (التأمينات الاجتماعية – تكوين النقابات للدفاع عن الحقوق الاجتماعية ، الرعاية الصحية – التعليم) ؟

وعلى ذلك فإن الدراسة تنقسم للأقسام الرئيسية التالية ، فضلا عن المقدمة والخاتمة وقائمة المراجع .

القسم الأول : الخصخصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الدول العربية:- مظاهر تطبيقها وأسباب الأخذ بها

القسم الثاني : أثار الخصخصة على الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية ، وتفسير هذه الآثار.

القسم الثالث : كيفية مواجهة الآثار السلبية ، بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة بما يعززها ، ويحقق المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يضم إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دولاً متباينة من حيث الكثافة السكانية ، والثروة الاقتصادية، والتقدم المعرفي ، فالإقليم يضم دول الخليج العربي ، وهي دول يتسم متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى الإجمالي بالارتفاع ، كما يضم إلى جانبها دولاً أخرى كمصر والمغرب واليمن ، وهي دول تتسم بندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة للسكان ، ومن ناحية أخرى فالإقليم يضم دولاً تمكنت من تحقيق طفرة ملموسة في مجال التقدم المعرفي كتركيا وإيران ، لقد لجأت دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط وعلى الأخص تلك الدول التي كانت تعتنق سياسات اقتصادية موجهة للأخذ بفلسفة اقتصاد السوق ، وإتاحة الفرصة للمبادرة الفردية ، مستهدية في ذلك بتجارب دول أوروبا الغربية ، رغم اختلاف الظروف التاريخية وعدم توافر العوامل الموضوعية التي أدت لنجاح فلسفة اقتصاد السوق في هذه الدول . لقد لجأت دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط للأخذ بفلسفة الخصخصة وهي سياسة تفي لنقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وذلك للعديد من الأسباب التي يمكن تقسيمها إلى أسباب خارجية ، وأسباب داخلية . فعلى مستوى الأسباب الخارجية ، نجد أن أغلب دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط التي تعانى من ندرة نسبة في الموارد الاقتصادية لقد لجأت للاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية لسد الفجوة بين مالها من حقوق في العالم الخارجي وما عليها من التزامات لهذا العالم ، وحينما تراكمت هذه الديون ، وزاد عبء خدمتها ، لجأت هذه الدول لمؤسسات التمويل الدولية لإعادة جدولة ما أستحق عليها من ديون ، وبهذه المناسبة فقد كانت أهم الشروط المطلوبة للاستجابة لإعادة الجدولة هو تطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة ، وقوامها الخصخصة على اعتبار أن إدارة السوق للنشاط الاقتصادي في المجتمع كفيلة بأن تحقق كفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع عائد عمليات الإنتاج على من شاركوا فيه ، أما الأسباب الداخلية فيمكن إرجاعها لفشل البيروقراطية في تحقيق أهداف وخطط التنمية بالقدر الذي رسمته طموحات الشعوب ، ومن ناحية أخرى فأن القوى الاجتماعية التي تكونت خلال فترة تطبيق الاقتصاد الموجه ، وحققت مزايا ، واستفادت من خلال الضوابط المفرطة التي كانت تضعها هذه النظم ، قد شجعت على ضرورة إجراء التحولات التي يطلبها المجتمع الدولي . وهكذا ترابطت الأسباب الخارجية مع الأسباب الداخلية لتخلق

ظرفاً تاريخياً جديداً على هذه الدول ، إلا وهو تبنى منهج تحقيق التنمية تحت قيادة القطاع الخاص ، وأن الدولة يظل لها الدور الرقابي الذي يحافظ على استصدار التشريعات ومراقبة تنفيذها مع استمرارها في امتلاك بعض المشروعات الاستراتيجية والتي لا يقوى عليها القطاع الخاص .

لقد بدأ تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر مع صدور القانون رقم 203 لسنة 1991 الذي أورد قائمة حصر تشمل 314 شركة قطاع عام يتم إدارتها من خلال 17 شركة تابعه ، وقد قررت الحكومة تحويل هذه الشركات إلى ملكية القطاع الخاص بشكل كلى أو جزئي . لقد أنجزت الحكومة في مصر عملية الخصخصة لعدد 116 شركة بشكل جزئي أو كلى خلال الفترة من 1996 حتى 1999 وذلك بقيمة إجمالية قدرها 3.3 مليار دولار ، وفي عام 2000 نفذت الحكومة المصرية الخصخصة في 23 شركة بقيمة بلغت 718 مليون دولار ، وفي عام 2001 لم يتم سوى خصخصة 15 شركة فقط بقيمة إجمالية حوالي 294 مليون دولار ، وحتى الآن (ديسمبر 2003) ، فأن برنامج الخصخصة المصري لم يستكمل على النحو الذي تحدد في عام 1991 .

أما في الكويت فقد بدأ برنامج الخصخصة عام 1994 مع قيام الهيئة العامة للاستثمار ببيع الأسهم المملوكة للدولة في الشركات المحلية في سوق الأوراق المالية ، غير أن مسيرة الخصخصة قد أسمت بالبطء حتى عام 2001 حيث أعلنت الحكومة عن خطتها في إفساح المجال للقطاع الخاص كي يساهم بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وعلى ذلك فقد أعلنت الحكومة عن عزمها لخصخصة 70 مؤسسة تعمل في قطاعات مختلفة ، باعت جانباً من أسهمها في شركة الاتصالات . لقد تبلورت نتائج برنامج الخصخصة في الكويت خلال الفترة من 1994 – 2001 عن بيع الحكومة جزء كبير من حصص الدولة في حوالي 33 مؤسسة بقيمة بلغت 4 مليار دولار تقريباً (أنظر الجدول رقم 1) .

وفي الجزائر فأنه في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قدمته الحكومة وبدأت تنفيذه في بداية عقد التسعينيات فأنه تم تهيئة مناخ الاستثمار لكي يكون جاذباً لرؤوس الأموال ، وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية وقد حدد القانون الصادر عام 1994 أهداف ووسائل برنامج الخصخصة ، ومسئولية الشركات القابضة التي ستتولى تهيئة المؤسسات العامة للخصخصة . لقد تم تصنيف المؤسسات بحسب قوتها المالية إلى ثلاث مجموعات ، كما أعلنت الحكومة عن عزمها خصخصة نحو 41

مؤسسة من بينها 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يقل عدد العاملين في أي منها عن 400 فرد وهي مؤسسات تنتمي للمجموعة الأولى بحسب القدرة المالية .

أن حصيلة الخصخصة في الدول العربية بلغت خلال الفترة ما بين عامي 1990–2001 حوالي 17.5 مليار دولار أمريكي على النحو الذي يعكسه الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

حصيلة الخصخصة في الدول العربية

1990–2001 مليون دولار أمريكي

السنة	المغرب	مصر	الكويت	الأردن	تونس	دول أخرى	المجموع
1990	–	–	–	–	2	–	2
1991	–	–	–	–	17	–	17
1992	–	–	–	–	61	9	70
1993	273	118	–	–	–	26	417
1994	347	393	252	–	–	42	1034
1995	240	262	1097	15	32	212	1858
1996	271	1150	898	11	36	21	2387
1997	716	855	835	33	3	38	2480
1998	92	539	354	102	364	772	2214
1999	1163	857	–	107	58	46	2231
2000	–	718	–	781	313	–	1812
2001	2104	294	537	–	89	–	3024
المجموع	2206	5186	3964	1049	975	1166	17564

*تشمل الجزائر ولبنان وسلطنة عمان وقطر والإمارات .

المصدر :– جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2002 .

حيث يتضح من الجدول رقم (1) وباستخدام المعيار المطلق للإيرادات ، أن حوالي ثلثي إيرادات الخصخصة في الدول العربية ، جاءت من عمليات الخصخصة في ثلاث دول فقط هي المغرب ، مصر ، الكويت .

أما باستخدام المؤشر النسبي لحصيلة الخصخصة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي فتفيد البيانات المنشورة (جامعة الدول العربية : 161) بأن حصيلة الخصخصة في مصر شكلت حوالي 7% من متوسط الناتج المحلى الإجمالي بين عامي 1990–2001 ن بينما شكلت هذه النسبة في الكويت 14% ، وفي الأردن 12% ، وفي تونس 5% ، وفي المغرب 15% لقد حققت الدول العربية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين طفرة ملموسة نحو إنجاز برامج الخصخصة ، فعلى سبيل المثال ، ساهم القطاع العام المصري في أواخر الثمانينات بنحو 40% في تكوين الناتج المحلى الإجمالي ، 55% من الناتج الصناعي ، كما أمتلك هذا القطاع وسيطر على 80% من إجمالي عمليات التصدير والاستيراد ، وعلى 90% من قطاع البنوك وشركات التأمين . لقد بلغ عدد الشركات التابعة للقطاع العام في بداية التسعينيات 400 شركة استوعبت 35% من إجمالي العمالة المصرية .

التغيرات الاجتماعية التي صاحبة عمليات الخصخصة :-

لقد سمحت تلك التغيرات التي طرأت على أسلوب وطريقة الأداء الاقتصادي في الدول التي كانت تنتهج في الماضي أسلوب الاقتصاد المخطط ببروز قوى اجتماعية جديدة تمتلك الثروة ، وإن كانت مصادر امتلاكها لهذه الثروة هي مصادر مختلفة من حيث طبيعة الأداء الذي تم تكوين هذه الثروة من خلاله ، أو من حيث قانونية هذا الأداء ومدى توافقه مع القواعد الحاكمة لحركة سير المجتمع أثناء فترات التطبيق الاشتراكي . فبعض من هذه القوى كان قد نجح في الاحتفاظ بثروته بعيدة عن يد التأميم ، والبعض الآخر استطاع تكوين ثرواته من خلال أعمال المقاولات في البلاد العربية البترولية ، والبعض الثالث كان قد استفاد من وجود الضوابط الصارمة على أداء الاقتصاد بالالتفاف حولها وممارسة أنشطة غير مشروعة كتجارة العملة في السوق السوداء ، أو الإنجاز بأذون الاستيراد وحصص الاستيراد ، وبذلك فأن القوى الاجتماعية التي برزت خلال فترة التسعينيات هي قوى لم تأت من مصدر واحد ، وهي أيضاً قوى مختلفة من حيث تكوينها الفكري وفهمها لطبيعة عمل المنظم ذلك الكادر الذي يستطيع أن يخلق ابتكاراً جديداً ، أو شكلاً تنظيمياً جديداً ، أو إحداث تطوير على المنتجات القائمة ، فهي في الأغلب الأعم قوى اجتماعية مختلفة عن القوى الاجتماعية التي قادت عملية البناء في أوروبا الغربية عقب اندلاع الثورة الصناعية في الصنف الثاني من القرن الثامن عشر ، يأتي هذا

الاختلاف كنتيجة طبيعية لاختلاف الظرف التاريخي، ولاختلاف البنية المجتمعية التي نشأت فيها هذه القوى لقد سمحت التغيرات الجديدة بوجود مساحة أكبر نسبياً للحراك الاجتماعي سواء كان ذلك بالانتقال من الريف إلى الحضر ، أو باختراق الطبقات * الأعلى ، أو تشكيل طبقات اجتماعية جديدة .

وهكذا نجد أن الطبقة العاملة قد لحق بها تغيرات كمية وأخرى كيفية ، غير أن الخصائص العامة للتغيرات الكيفية يمكن حصر أهمها فيما يلي :-

1-لم تعد الطبقة العاملة هي الطبقة التي تحدث عنها ماركس وأنجلز ، كما أنها لم تعد الطبقة العاملة هي طبقة عمال القطاع العام باعتباره هو القوى التي كانت تسيطر على أغلب أدوات الإنتاج في وقت من الأوقات .

---

* الطبقة:- مجموعة من الأفراد يتشابهون في ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وطريقة اكتسابهم للدخل ومستوى الدخل .

القسم الثاني: الآثار على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة :-

لقد تأثرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في الدول التي طبقت برامج للخصخصة ، وقد اختلفت الآراء في تحديد طبيعة هذه الآثار وتقدير عمقها ، إذ رأي البعض أن الخصخصة من شأنها فتح مزيد من فرص العمل ، وزيادة الإنتاجية لعنصر العمل بما يعنى زيادة في مستويات الأجور ، غير أن البعض الآخر قد رأي أن عمليات الخصخصة قد ترتب عليها زيادة في معدلات البطالة ، وانخفاض في مستويات الأجور ، ومخصصات الرعاية الصحية والاجتماعية ، تلك المخصصات التي كانت ترصدها شركات القطاع العام وتقدمها للعاملين فيها . وإذا كان لكل من الفريقين حججه النظرية المؤيدة لقوله ، فأنه والحال كذلك يكون الواقع هو صاحب القول الفصل في هذه القضية الشائكة .

سوف نتناول تحليل الآثار على الحقوق الاقتصادية كفرع أول من هذا القسم ثم نتناول تحليل الآثار على الحقوق الاجتماعية كفرع ثان .

أثار الخصخصة على الحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة :-

لقد صاحب التقدم التكنولوجي الذي طرأ أعلى القوى المادية للإنتاج في النصف الثاني من القرن العشرين زيادة في الطلب على القوى العاملة المدربة والمهيأة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، وهكذا فقد زاد الطلب على عنصر العمل في شقه الممتلك للتقنية والمهارة العالية ، وهي فئة استطاعت أن تكتسب هذه المهارات من خلال مواقعها الاجتماعية المتميزة ، وفي المقابل فقد انخفض الطلب على تلك القوى العاملة التي اكتسبت مهارات عادية ، أو تدريب متواضع ، وأمام انخفاض الطلب على هذه الفئة ، فقد وجدنا في بعض تجارب الخصخصة ما يشجع على ترك العمل بالقطاع العام (المعاش المبكر) ، وإغلاق باب التعيين الدائم مع الاستعاضة عنه بنظام العقود المؤقتة التي يمكن إنهاؤها في أية لحظة من اللحظات ، ويرى بعض من مؤيدي سياسة الخصخصة وتعظيم ما صاحبها من إجراءات أن مسألة الفصل وإنهاء الخدمة للعامل لا يجب النظر إليه بمنظار سلبي ، بل على العكس يجب أن ينظر إليه بإيجابية لأن ذلك سوف يفتح الفرصة لتوظيف شخص آخر يأتي من سوق غير المشتغلين ! وعلى ذلك فأن الهدف الاقتصادي يأتي قبل أية أهداف اجتماعية ، وتشغيل عنصر يخضع وفقاً لذلك لفكرة التوازن التي تتحقق عندما يتحقق التساوي

للإنتاجيات الحدية لكافة العناصر المتضافرة في العملية الإنتاجية والتي يجب أن تكون بدورها متساوية مع المنفعة الحدية لوحدة النقود المخصصة للاتفاق على هذه العملية . لقد ترتب على تنفيذ برامج الخصخصة انسحاب الدولة من مجالات اقتصادية عديدة ، كانت تقوم فيها بدور المنظم ، تاركة هذا الدور في تلك المجالات للقطاع الخاص ، غير أن طبيعة القطاع الخاص هي طبيعة مختلفة عن طبيعة الدولة ، كما أن أهدافه التي تقدم الربحية الخاصة قبل الرعاية الاجتماعية ، قد أسفرت عن وجود ظاهرة البطالة على النحو الذي يعكسه الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2)

معدلات البطالة ومعدلات نمو الناتج في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

%

الدولة	معدلات البطالة				معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي	
	1990	1995	آخر سنة متاحة	1990–2000	1995–2001	2001
الجزائر	19.8	27.9	28.7[1]	4.4[2]	3.3	غ.م
البحرين	1.4	2.3	3.1[3]	غ.م	4.0	4.8
مصر	8.6	11.3	9.2[3]	1.5[4]	5.0	3.3
إيران	غ.م	غ.م	غ.م	3.1[2]	3.8	غ.م
الأردن	غ.م	14.4[1]	14.9[3]	غ.م	3.6	3.5
الكويت	غ.م	غ.م	7.1[5]	4.1[4]	0.4	1.7
لبنان	غ.م	غ.م	14.9[3]	6.3[1]	3.1	1.4
المغرب	15.8	22.9	22.0[5]	2.7[3]	2.6	غير متاح
عمان	غ.م	غ.م	17.2(2)	غ.م	3.2	5.0
قطر	غ.م	غ.م	5.1[1]	غ.م	غير متاح	6.4
السعودية	غ.م	غ.م	15.0[3]	غ.م	1.5	1.7
السودان	1.3	غ.م	غ.م	غ.م	9.7	غير متاح
سوريا	غ.م	غ.م	9.5[7]	غ.م	3.5	2.8
تونس	5.3	5.7	غ.م	غ.م	5.1	غير متاح
الإمارات	غ.م	2.6	غ.م	غ.م	3.2	2.3
غزة والضفة	غ.م	18.2	14.1[7]	غ.م	1.7	(30.0)
اليمن	غ.م	غ.م	11.5[7]	غ.م	6.4	4.5

غ.م: البيانات غير متاحة

(1)1997،(2)1996،(3)2001،(4)1998،(5)1999،(6)1998،(7)2000 .

المصدر :-

International Labour organization ، Global Employment Trends January 2003 Geneva : International Lubour office ، 2003 .

حيث يتضح من بيانات الجدول رقم (2) أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تكن كافية لاستيعاب قوة العمل المتاحة في أسواق دول الإقليم .

وقد سجلت منظمة العمل الدولية ، إن البطالة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجلت على أعلى معدلاتها على مستوى الدول النامية في عقد التسعينيات ، ولقد قدر عدد العاطلين في الإقليم عن عام 2001 ، 22 مليون نسمة بما يعادل 17.6 % من قوة العمل للإقليم في ذلك العام .

وعلى مستوى دراسات الجندر فقد سجلت إحصاءات منظمة العمل الدولية إن معدلات بطالة النساء في الإقليم كانت أعلى منها في الرجال ، وعلى سبيل المثال فقد بلغت معدلات بطالة النساء في مصر 4 مرات من معدلات بطالة الرجال ، أما في الأردن فقد كانت الضعف تقريباً ،إن السبب الرئيسي في ظهور هذه المعدلات العالية للبطالة كما سجلته منظمة العمل الدولية ،لم يكن راجعاً فقط للأعداد التي تتخرج سنوياً من مراحل التعليم المؤهل لأسواق العمل ، وإنما راجع أيضا للخصخصة(IL،2003:65 **) .**

يلعب القطاع العشوائي دورا هاما في خلق الوظائف الجديدة ، ففي شمال أفريقيا قدرت هذه الوظائف بنسبة 48% من فرص العمل بعد استبعاد فرص العمل في قطاع الزراعة ، أن قطاعات الإنتاج غير المسجلة تساهم بنسبة 27 % في تكوين الناتج المحلى الإجمالي في شمال إفريقيا ، وعلى ذلك فإن ما نقوم به من خلق للوظائف يعد محوراً هاما من محاور التشغيل ، وهو الأمر الذي يقتضي النظر لهذه القطاعات بعين الإصلاح والرعاية من قبل الحكومات المختلفة .

إنتاجية عنصر العمل : تفيد بيانات الإنتاجية على المستوى العالمي خلال الفترة 1985 – 1997 بأن إنتاجية عنصر العمل في كل الدول العربية نصف الإنتاجية المتحققة في كوريا الجنوبية ، لقد بلغ مستوى الإنتاجية في مصر 16% من مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، إما في المغرب فقد حققت الإنتاجية زيادة هامشية لتصل إلى 27% من مستوى الإنتاجية الأمريكية.

ومع ما يترتب على انخفاض مستويات الإنتاجية من تدنى للأجور الحقيقية ، وهو الأمر الذي يضعف من الطلب الكلى وهو المحرك للنشاط الاقتصادي ، نجد إن حركة الهجرة قد تزايدت بحثاً عن فرص عمل جديدة يمكن إن توفر الحد الأدنى من ضرورات الحياة . لقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين الذين أنهت إسرائيل عملهم في نهاية يونيو 2002 ، 336 ألف عامل فضلا عن وجود 23 ألف عامل أخر في حالة بطالة ، لقد وصلت نسبة البطالة في غزة والضفة الغربية للفئة العمرية من 15 – 50 نسبة الثلث بما يعنى انخفاض في مستوى الدخل يقدر 7.6 مليون دولار أمريكي يومياً

الآثار الاجتماعية على الطبقة العاملة:–

لقد جاء تطبيق برامج الخصخصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ضمن حزمة سياسات استهدفت تحقيق التوازن المالي والتوازن النقدي ، وكان أسلوب خفض الطلب الكلى بشقيه العام والخاص هو الأسلوب الذي أتبعته أغلب هذه الدول لتحقيق التوازن المطلوب . لقد أنعكس خفض الطلب العام في الانسحاب الجزئي من خدمات كانت تؤديها الدولة بالكامل مثل خدمات التعليم وخدمات الصحة ، وقد تم إفساح المجال لدخول القطاع الخاص لهذه المجالات ، فإلى جانب استمرار الحكومات في تقديم هذه الخدمات ، شهدنا إنشاء المدارس والجامعات الخاصة بكثافة لم تكن معهودة من قبل ، وشهدنا أيضاً إنشاء المستشفيات والتي أطلق عليها المستشفيات الاستثمارية ، لقد ترجم البعض شعارات لها معان نبيلة ترجمة لا تتفق مع واقع القول ، فلننظر مثلاً لمقولة أن أفضل استثمار هو الاستثمار في التعليم ، والمعنى هنا ينصرف للاتفاق على بناء العقول ، غير أن البعض رأي في ذلك القول توجيهاً لإنشاء المدارس والجامعات وتحقيق أقصى ما يمكن من ربح ، لدرجة

أن فترة استرداد رأس المال الثابت في مثل هذه المشروعات في كثير من الحالات لا تتعدى عامين دراسيين.

لقد أفرزت هذه التجربة وجود أنماط مختلفة من التعليم ، فالتعليم الحكومي المجاني يذهب إليه أبناء الطبقة العاملة ، أما أبناء الطبقات الأخرى فلديهم المدارس الخاصة أو المدارس الأجنبية حيث تكون التنشئة مختلفة من الناحية الثقافية ، فضلاً عن تقديم الخدمة التعليمية المتميزة سواء في شكل تدريس باللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية ، أو في شكل معامل للمواد العلمية وأجهزة حاسب لا تستطيع الحكومات توفيرها بذات الكم لطلابها . ويطبيعة الحال فأن مخرجات هذه العملية التعليمية سوف تنعكس في سوق العمل باستحواذ من تعلموا تعليماً متميزاً و اكتسبوا مهارات متقدمة على الوظائف التي تطلبها الأجهزة الحديثة . أما مسألة الخدمات الصحية المجانية فيكفي القول بأن مخصصات هذا البند في الموازنات العامة للدول قد تدهور عما كان عليه منذ ثلاثين عاماً مضت ، والتدهور هنا لا يقصد به القيم المطلقة لهذه المخصصات وإنما يقصد به نصيب الفرد من الخدمات الصحية مقاساً بالأسعار الثابتة للنقود.

وهكذا جاءت الخصخصة بمشكلات عديدة منيت بها الطبقة العاملة في دول الشمال الإفريقي والشرق الأوسط ، والسؤال هنا هل كان يمكن تدارك عملية الخصخصة ابتداء ؟ أن الاعتقاد السائد ونحن معه أن المسألة تخرج عن إرادة دولة واحدة إذ أنها موجة عالمية كان من الضروري الاستجابة لها ، ولكن طريقة الاستجابة وتطبيق المفهوم هما اللذين يثيران الاختلاف ، فالخصخصة في كثير من الحالات التطبيقية اختزلت عن مفهومها العام واقتصرت على عمليات نقل الملكية. ان الخصخصة لها مفهوم أوسع عن ذلك بكثير فهي ثقافة قبل أن تكون نقل ملكية وهي روح مبادرة قبل أن تكون مفهوماً لتسريح العمال ولا شك أن بناء الثقافة الجديدة وتغيير ما هو قائم من ثقافات يحتاج دائماً إلى الوقت والمزيد من الوقت.

القسم الثالث:السبيل للقضاء على الآثار السلبية لعملية الخصخصة :-

أن مجابهة الآثار السلبية لعملية الخصخصة تقتضي اتخاذ عديد من الإجراءات والتدابير على المستوى الحكومي ، ومستوى الجمعيات الأهلية ، ويأتي تعديل تشريعات العمل القائمة في قمة هذه الإجراءات . أن تعديل تشريعات العمل يجب أن تضمن حداً

أدنى للأجور يتناسب مع توفير ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومأوى ، كما يجب أن تتضمن تدبيراً معيناً في حالات البطالة كصرف إعانة بطالة يكفي لتلبية تلك المطالب الضرورية التي يحتاج إليها الإنسان ، كما يجب أن تتضمن حق الإضراب السلمي دون الإفراط في وضع الضوابط على هذا الحق ، ففي كثير من الحالات تضمنت التشريعات حق الإضراب السلمي ولكنها وضعته تحت القيود لدرجة أنه يمكن إطلاق المنع على هذه القيود ، أي أنها قيود مانعة وليست منظمة . أن حق الإضراب السلمي هو من الحقوق الأصيلة للطبقة العاملة ، لذلك يجب أن تتناوله التشريعات بالعناية المطلوبة لكي يمكن ممارسته تحت غطاء شرعي من القانون .ولا شك أن للجمعيات الأهلية دورها المحوري سواء عند مناقشة مثل هذه التشريعات أو التعريف بها عند صدورها للمستفيدين منها بتوضيح شروطها وإجراءاتها.

كذلك أيضاً فأن حق تكوين النقابات العمالية للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للعاملين هذا الحق قيدته الشروط القانونية ، بل جعلت منه حقاً بعيد المنال ، إذ أن أغلب الأنشطة الاقتصادية صغيرة الحجم لا تستطيع تكوين مثل هذه النقابات بسبب قلة عدد العاملين فيها ، رغم أن هؤلاء هم الأولى بالرعاية النقابية . ومن ناحية أخرى فإن جمعيات المجتمع المدني مطالبة بنقل ثقافة الخصخصة لمجتمع العاملين ، إن ثقافة الخصخصة تعنى استيعاب الطبقة العاملة لحقوقها ، تعنى الامتناع عن الموافقة على الاشتراك في التأمينات الاجتماعية بأجر يقل عن الأجر الفعلي ، تعنى الامتناع عن التوقيع على الاستقالة قبل بدء تنفيذ عقد العمل ، تعنى ان الإضراب عن العمل ليس معناه تحطيم الآلة ، تعنى إن دخول دنيا الأعمال ليس حكراً على فئة دون أخرى ، إن دور الجمعيات الأهلية يجب أن يوجه أيضا لإعداد الطبقة العاملة بالمهارات المطلوبة ، والتي يجب أن يتم الإلمام بها للحصول على فرصة عمل مناسبة ، وقد يكون التوجيه

لطرق التعليم الذاتي ، والتعليم عن طريق العمل ، من الأساليب المناسبة والتي لا تحتاج لموارد مالية كبيرة نسبياً .

وأخيراً فإن وعي الطبقة العاملة بواقعها وإدراكها لمستقبلها ، وسيطرتها على قدراتها ذلك هو السبيل لبناء طبقة عاملة تتمتع بالحقوق وتؤدى ما عليها من التزامات .

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن عمليات الخصخصة التي تمت في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترتب عليها وجود معدلات عالية من البطالة ، وتدهور في مستوى الدخل الحقيقي للطبقة العاملة في هذا الإقليم ، كما أوضحت الدراسة بأن نسبة البطالة بين الإناث أعلى منها بين الرجال ، فضلا عن وجود العمالة المهمشة في القطاعات الاقتصادية غير المسجلة ، كما أوضحت الدراسة أن عمليات تطبيق برامج الخصخصة قد انطلقت من فكرة ضيقة وهي نقل ملكية العام إلى الخاص ، إذ ترى الدراسة أن الخصخصة

بمفهومها الواسع هي بناء ثقافة قبل أن تكون نقل للملكية ولاشك أن عملية بناء الثقافة تحتاج إلى مزيد من الوقت ، إذ أنها عملية تتعلق بالذات البشرية وطريقة تكوينها النفسي ، إن زرع مفهوم المبادرة الفردية لدى الطبقة العاملة قد يكون أحد أهم محددات هذه الثقافة ، وترى الدراسة أن جمعيات المجتمع المدني (NGOS) Non Governmental Organizations يقع عليها دور هام في تعزيز هذه المفاهيم من ناحية والدفاع عن الحقوق القانونية للطبقة العاملة من ناحية أخرى . إن طريق النضال بطبيعته طريق طويل وشاق ، ولكن جنى الثمار بعد طول الانتظار سيكون له مذاق خاص .

مراجع البحث :

جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2002

مراجع باللغة الأجنبية :

International Labour Organization ، 2003. Global Employment Trends ، Geneva ، International Labour office ، January.

UNDP.2002 Arab Human Development Report 2002، New York

*** World Bank ، 2002 Global Economic Prospects، Washington D.C.**

World Bank ،2002 World Development Indcatorts ،Washington D.C.

*** U.N Generarl Assembly 1948 Universal Declaration of Human Rights.**